الثورات العربية
البنى والهياكل والمنطلقات

توفيق شومان
مدير تحرير مجلة «حمورابي»

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة البنى والمنطلقات التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية، وأدت إلى تأسيس وعي جديد، من شأنه أن يُنتج أنظمة سياسية عربية قائمة على الشرعية الشعبية إذا ما استطاعت الثورات العربية تجاوز مجموعة من «القطوعات» والمخاطر التي تنتظرها على أكثر من منعطف وطريق.

وإذ لا تزعم هذه الدراسة صوغاً نهائياً لأرضية الحراك الشعبي العربي، نظراً لحاجة الحراك المذكور لمسافة زمنية طويلة للوقوف على العناصر التفسيرية والسببية الجامعة له، كما هي حال الثورات الكبرى في التاريخ، من مثل الثورة الفرنسية، أو الثورة البلشفية في روسيا، أو الثورة الإسلامية في إيران، فإن التأسيس لقراءة منطلقات الثورة العربية الكبرى، يبقى هدفاً لهذه الدراسة – المقاربة في مسعى يُضيء على العوامل الظاهرة في تشكل الثورات العربية، فيما العوامل الكامنة يبقى لها تاريخها ودورها اللاحقان.

خرج العالم العربي بعيد الحرب العالمية الأولى من عباءة السلطنة العثمانية ليدخل في عباءة الإستعمار الغربي، تحت مظلة من الوعود والطموحات المرتبطة بالإستقلال والتقدّم والعدالة الإجتماعية.

وبعد عقود تراوحت بين الثلاثة والخمسة من السيطرة الإستعمارية المباشرة على العالم العربي، وما رافقها من إخلال صريح بالوعود الغربية السابقة الذكر، بدأت دول الإستقلال العربية بالظهور، الواحدة تلو الأخرى، وما إن انتصف عقد السبعينيات من القرن العشرين المنصرم، حتى كان عدد أعضاء جامعة الدول العربية قد تجاوز العشرين بلداً[1]، عرفت تقلبات سياسية واقتصادية وأيديولوجية

1: راجع تواريخ استقلال الأقطار العربية وانضمامها إلى جامعة الدول العربية على موقع الجامعة على الإنترنت WWW.ARABLEAGUEONLINE.ORG/ .

عنيفة، أفضت في النهاية إلى ولادة الأنظمة الأمنية، الأسرية، الوراثية، التي قبضت على تفاصيل الحياة العامة برمّتها.

إنَّ ذهاب دولة ما بعد الإستقلالات العربية إلى تتويج مسارها بالأمن المطلق واحتكار الحياة العامة، أدى عملياً إلى التغافل عن التحولات الإجتماعية الواسعة، التي شهدتها المجتمعات العربية خلال العقود الأربعة الماضية، وأنتجت فئات اقتصادية وعلمية وثقافية وشبابية وسياسية، لها إدراكاتها المختلفة عن الأنظمة القائمة، فضلاً عن أن تغوّل النظام الأمني في العديد من الأقطار العربية، أهمل البيئات الشعبية الفقيرة وأقفل أبواب العدالة الإجتماعية أمامها، فشكلت بيئة حاضنة للتمرّد والثورة.

وحيال كل ذلك، يمكن تفصيل البنى والعوامل التي أسهمت في تشكيل الثورات العربية، وفق الآتي:

1– **ارتفاع نسبة التعليم ووعي الأنا:** بلغت نسبة الأمية في العالم العربي في العام 1970حوالي سبعين في المائة، وتقلصت هذه النسبة في عام 2000 إلى 38 في المئة[2]، وبصرف النظر عن مفهوم التعليم وعلاقته بالخروج الأولي من دائرة الجهل بالقراءة والكتابة، أو بالحصول على شهادات متوسطة وما فوق، فإنَّ ارتفاع نسبة التعليم (مع ملاحظة الفوارق بين بلد عربي وآخر) يختزن في بنيته اتساع حجمه وتوسع دائرة حاملي الشهادات الجامعية، وتشير إحصاءات السنوات الثلاث الماضية، إلى أنَّ عدد الطلبة الجامعيين في تونس بلغ 349 ألفاً، وفي مصر ما يتجاوز مليونين ونصف مليون طالب، وفي ليبيا 300 ألف طالب جامعي، وفي اليمن 352 ألفاً[3] الأمر الذي يعني ازدياد الشعور بوعي الأنا لذاتها، وإدراك حق الفرد بوجوده وحضوره وتأثيره في محيطه، ومثل هذا الوعي المستجد على البيئة العربية التي حكمتها طويلاً ضوابط الإنصياع للرؤوس السياسية التقليدية أو القبلية والعشائرية، ما كان يمكن نقله (الوعي المستجد) إلى الحيّز العملي في ظل الإنسداد السياسي والثقافي والإقتصادي، وحتى الأيديولوجي، الذي أنتجته الدولة الأمنية العربية.

ودلالةً على حجم التغيير الطارئ على الواقع العربي من خلال ارتفاع مستويات التعليم، أورد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام 2009، إنَّ إجمالي خريجي الجامعات الحكومية والخاصة، بلغ 332 ألفاً و277 خريجاً، منهم 324 ألفاً و825 خريجاً من الجامعات الحكومية بنسبة 97,8 في المائة، و7 آلاف و452 خريجاً من الجامعات الخاصة بنسبة 2,2 في المئة، وفي تونس بلغ العدد الإجمالي للطلبة خلال السنة الجامعية 2009–2010 والمسجلين في القطاع العام 370 ألف طالب موزعين على 193 مؤسسة جامعية, وبلغ عدد خريجي طلبة التعليم العالي بالنسبة

2: المجموعة الإحصائية السنوية لليونسكو ص 6–13 ـ ط 1999.

3: الدول العربية: أرقام ومؤشرات، ص: 20_76_80_92ـ العدد الثاني ـ إصدار جامعة الدول العربية 2010.

للسنة الجامعية 2008–2009 ما يناهز 59,500 خريج، وفقاً لمؤشرات ألحقتها صحيفة «الصباح» التونسية بحوار مع الأزهر بوعوني الوزير التونسي السابق للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا بتاريخ 12–/9–/2009.

ذهاب السلطات العربية إلى تشكيل فضاء أمني مطلق أدى إلى التغافل عن التحولات الإجتماعية والفكرية التي شهدتها المجتمعات العربية

2– **الشباب والأبواب المقفلة:** تشكل الفئات العمرية الشابة أرضية أساسية لمجمل الحراك الإجتماعي، فالشباب هم المحرك الأول للعجلة الإقتصادية من خلال تمثيلهم النسبة الأعلى لحجم القوى العاملة، كما أنّهم الفئة الأكثر استهلاكاً في مجتمعاتهم، وعادة ما تتحرك الفئات العمرية الشابة على إيقاعات الأحلام والطموحات الكبرى، وعملياً ارتبطت التحولات الكبرى في التاريخ باخراط الشباب في آلياتها أو ارتكاسهم عنها، وفي الحالة العربية حيث معدلات الخصوبة عاليةً نسبياً، يغدو العنصر الشبابي طاغياً في حضوره، ما يجعل المجتمعات العربية مجتمعات شابة بالفعل، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

أ– تونس: سكانها 10,4 ملايين نسمة، ونسبة الشباب فيها 42,1%.

ب– مصر: سكانها 80,6 مليون نسمة، ونسبة الشباب فيها 54,3%.

ج– ليبيا: سكانها 6,5 ملايين نسمة، ونسبة الشباب فيها 47,4.

د– المغرب: 34,4 مليون نسمة، الشباب منهم بنسبة 47,7%.

هـ– السعودية: يقدّر عدد سكانها بـ27 مليون نسمة، والشباب فيها 50,8%.

و– الأردن: عدد السكان 6,4 ملايين نسمة، نسبة الشباب منهم 54,3% ..[4].*

ويُظهر تقرير المعرفة العربي حجم معاناة الفئة العربية الشابة من آفة البطالة بين عامي 2005 و2006، ففي الجزائر بلغت نسبة البطالة بين الشباب 46 في المئة، وفي تونس 30 في المئة، وفي ليبيا ثلاثين في المئة، وفي مصر 25 في المئة**، وفي اليمن عشرون 20 في المئة، وفي السعودية 25 في المئة، وفي البحرين عشرون 20 في المئة، وأما نسبة الشباب من مجموع العاطلين من العمل، فهي تجاوزت ال50 في المئة في البحرين ومصر وتونس واليمن، وقاربت ال70 في المئة في الجزائر[5].

وتبيّن جداول إحصائية تموضع الأقطار العربية في ذيل قوائم التصنيفات المرتبطة بحرية التعبير والرأي والمساءلة***، وهي معايير لصيقة بالفئة الشبابية الراغبة عادة في التعبير عن نفسها والساعية في عمرها الحار لرسم معالم وجودها وطموحاتها، وفي ظل انسداد الواقع السياسي إزاءها، وجدت نفسها خلف الأبواب

THE LONDON ـــ 20_2 2011:4 TIMES

*بحسب تقدير الباحث اليمني فيصل الحذيفي، إنّ نسبة السكان اليمنيين تحت الـ18عاما، تشكل 55 في المائةمئة من المجموع السكاني العام ـ راجع: وكالة سبأ الرسمية اليمنية 15–/2–/2009.

** استناداً إلى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، إنّ نسبة البطالة بين حملة شهادات الإجازة الجامعية وما فوق، تبلغ 26,8 في المائةمئة ـ راجع: صحيفة الدستور المصرية 11–/8–/2011.

5: تقرير المعرفة العربي ص: 11ـ 11، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

*** حول انتهاك حرية التعبير والرأي في العالم العربي الحالة اليمنية مثالاً ـ يمكن مراجعة التقرير الإستراتجي اليمني 2007ـ ص119 ـ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ـ صنعاء 2007.

6: المصدر نفسه ص248.

ارتفاع نسبة التعليم شكل بيئة حاضنة للتغيير في العالم العربي

المغلقة المانعة لها من طرح أسئلتها أو تساؤلاتها المرة، فوفق قائمة من 173 دولة في العالم شملها دليل حرية الصحافة في عام 2008، احتلت السعودية المرتبة 161، وليبيا المرتبة 160، واليمن 155، ومصر 146، وتونس 143، والجزائر 121، والبحرين 96[6]، وترافق غياب حرية التعبير مع بروز مؤشرات تراجعية في مجالات الابتكار والتطوير، التي تصاحب تقليدياً طموحات الشباب في سياق بحثهم عن ذواتهم المهنية والاجتماعية، وعلى سبيل المثال، فإنَّ نسبة الإنفاق الرسمي على البحث والتطوير لم تتعدّ في مصر 0,19 من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عام 2007، و0,62 في المغرب، و0,63 في تونس، وأما التخصّصات الجامعية فتُظهر انعداماً في التوجيه وفائضاً وتخمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما يجعل الخريجين هدفاً سهلاً للبطالة، ففي البحرين بلغت نسبة الطلبة الجامعيين المنتسبين إلى كليات العلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال، ما نسبته 53 في المئة في عام 2005، وفي المغرب 51 في المئة، وفي الجزائر 36 في المئة، وفي السعودية بلغت نسبة المنتسبين إلى كليات التربية 24 في المئة وإلى كليات الآداب والفنون 32 في المئة، وثلاثين في المئة في سلطنة عمان (علوم اجتماعية وقانون)، بينما كليات الزراعة لم يتجاوز عدد المنتسبين إليها في الأردن 2 في المئة، وفي المغرب 1 في المئة، فيما بلغ عدد الأطباء في مصر 0,55 للألف في عام 2005 (في أوروبا 3.20 للألف)، وفي اليمن 0,33، وفي ليبيا 1,29[7].

إنَّ طموح الشباب العربي نحو التغيير، كانت مؤشراته واضحة منذ ما قبل الحراك الشعبي الذي قرعت أجراسه في تونس في أواخر عام 2010، ففي استطلاعيْ رأي أجرتهما شركتا «بيرسون مارستيلر» و»بين شوين بيرلاند»، بين كانون الأول/ ديسمبر 2010 وشباط/ فبراير وآذار/ مارس 2011، أظهرت النتائج أنَّ الأولوية الكبرى بالنسبة إلى الشباب العربيّ، تتمثّل في العيش في بلد تحكمه الديموقراطية، وبعدما كانت نسبة الشباب الذين يؤمنون بالديموقراطية 77 في المئة، قبل نجاح ثورتي تونس ومصر، ارتفعت هذه النسبة إلى 92 في المئة بعد نجاح الثورتين.

وحين انطلقت موجة الثورات في المنطقة العربية، كثرت التحليلات التي ربطت بينها وبين محاولات أجنبية للتدّخل في شؤون الدول المعنية، وقلّلت من أهمية التحركات الداخلية، وكأن للشباب العربي رأياً آخر، إذ أظهر الاستطلاع أنّ 75 في المئة من الشباب يؤيدون الأسلوب التعبيري القائم على التظاهر لإحداث التغيير،

7: المصدر نفسه ص67.
الحياة ـ يومية سياسية ـ لندن، 1–/8–/2011.
ـ وللمزيد حول استطلاعات رأي الشباب العربي والتغيير، إنظر:
أ: الشروق ـ يومية سياسية ـ القاهرة، 3–/4–/2011.
ب: البديل ـ يومية سياسية، القاهرة، 9–/8–/2011.
ج: 1–/9–/ WWW.SWISSINFO.CH/ARA 2001.
د: 14–/5–/ AL–TAGHEER.COM. 2011.
ه: عُمان ـ يومية سياسية ـ سلطنة عمان، 7–/3–/2011.
و: القبس، يومية سياسية، الكويت، 2011/4/2.

وشكّلت مصر نقطة الجذب الأولى، حيث أيّد أكثر من 81 في المئة من المستطلعين الثورة المصرية.

3- **ثورة الاتصالات والثورات العربية:** يجمع المؤرخون وعلماء الاجتماع والسياسة على التأثيرات الانقلابية في المفاهيم الاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية[8]، الناتجة عن الثورات العلمية التاريخية، وتكاد الثورة الزراعية التي عرفتها الشعوب الشرقية القديمة من خلال اكتشاف المحراث، والثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي، تكونان منعطفين فارقين للتحولات الكبرى في التاريخ البشري.

فاكتشاف المحراث أدّى إلى بدايات الإستقرار البشري، وما صاحبه من سيطرة على أراضٍ صالحة للزراعة وتفشي مبدأ الملكية الخاصة، وتطلب هذا التحول اندفاع البشرً الأولين إلى العيش في إطار جماعي[9]، فتكوّنت الأسرة، ومن مجموع الأسر تكوّنت القبائل، ومنها خرج مفهوم الأمن الجماعي عن طريق القبيلة أو عن طريق الدولة القديمة[10]، ومع ارتسام معالم الإجتماع البشري، راح الأقدمون يبحثون عن تشريعات وقوانين ونظم ينضوون تحت أحكامها بغية تنظيم حيواتهم وطرق عيشهم.

ولم يختلف الحال مع الثورة الصناعية في أوروبا المؤرخة بصناعة الآلة البخارية مع جيمس واط (1736–1819م)، إذ أنها شكلت فاتحة للعلوم والتحولات الإجتماعية والفكرية والسياسية والإقتصادية الممتدة حتى هذه اللحظة[11]، وقد عكس انتشار الثورة الصناعية في أوروبا وخارجها لاحقاً، بروز طبقات اجتماعية جديدة، بالإضافة إلى فائض في الإنتاج الزراعي والصناعي غير المسبوق[12]، ونزوح إلى المدن، وكذلك انقسام المجتمع إلى عمال وأرباب عمل وتبلور الطبقة الوسطى[13]، وظهور الأحزاب السياسية، وتطور الفكر الحقوقي والقانوني والعلاقات الدولية ودخول الأوروبيين في سلسلة حروب داخلية واستعمارية خارجية، كان أبرزها الحرب العالمية الثانية.

عملياً، لم تشمل الثورة الصناعية العالم العربي، ولا متفرعاتها العلمية العملاقة التي غطت القرن العشرين الميلادي بكامله، فبراءات الإختراع الموزعة على النسبة المليونية للسكان هي واحد في المليون فقط في كل من مصر والجزائر والمغرب بين عامي 2000 . و2005، بينما هي 239 في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، و286 في الدول ذات الدخول المرتفعة، و189 في الدول ذات المؤشرات المرتفعة في التنمية[14]، مما يدل على انعدام التفاعل العربي مع الثورة العلمية في القرن الماضي، وبالتالي بقائهم في مقاعد استهلاك السلع المستوردة.

إلا أنَّ ثورة الاتصالات المتوازية مع الثورة المعلوماتية التقنية، أظهرت تناقضاً

8: توينبي أرنولد، تاريخ البشرية، ترجمة نقولا زيادة، جزء أول، ص 60 وما بعدها، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت 1988.

9: لوك جون، الحكومة المدنية، ترجمة محمود شوقي الكيال، ص 40–41، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد 81، القاهرة من دون ذكر لتاريخ النشر.

10: أرسطو، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، ص 90، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1988.

11: مؤنس حسين، الحضارة، ص 98، سلسلة عالم المعرفة 237، الكويت 1998.

12: فيشر هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث، ترجمة زينب عصمت راشد وأحمد عبد الرحيم مصطفى، ص 428، دار المعارف، طبعة ثالثة، القاهرة 1970.

13: البرعي أحمد حسن، الثورة الصناعية وآثارها الاجتماعية والقانونية، ص 124، 191ـ220، 255، دار الفكر العربي، القاهرة 1982.

14: قاعدة معطيات البنك الدولي لمنهجية تقييم الأداء المعرفي، شباط/ فبراير 2009. راجع DATA. ALBANKALDAWLI.ORG على الإنترنت.

واضحاً مع النظم السياسية المنغلقة، وبدا جلياً منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ارتداد ثورة الاتصالات على قطاعات الشباب العربي، وهو ما جعل العالم بجهاته الأربع فضاءاً مفتوحاً إزاء الأجيال الجديدة، فمن خلال الشبكة العنكبوتية والهواتف النقالة، ولاحقاً، مواقع التواصل الاجتماعي، ذهب الشباب العربي إلى بناء عالمه الإفتراضي الحر، متجاوزاً أنظمة الستار الحديدي وسياسات الأبواب المقفلة . واستناداً إلى التقرير العربي الثاني للإعلام الاجتماعي، الذي يعده برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية، فإنَّ عدد مستخدمي الـ«فايسبوك» في العالم العربي وصل في نهاية ربيع العام 2011 إلى 27,7 مليون مستخدم، بزيادة قدرها 30% عن بداية العام نفسه، فيما بلغ عدد مستخدمي موقع «تويتر» النشطين أثناء المدة نفسها 1.1 مليون مستخدم[15]. وقد أرسل هؤلاء «المستخدمون النشطون» ما يزيد على 22,7 مليون «تغريدة» (TWEET) خلال الربع الأول من عام 2011، وتركزت توجهات استخدام «تويتر» في المنطقة العربية خلال هذه الفترة على الحراك الشعبي العربي، وتمثل الكلمات «مصر»، «25 يناير»، «ليبيا»، «البحرين» و«مظاهرة» أبرز «الواصفات» (HASHTAGS) استخداماً بين مستخدمي «تويتر» في المنطقة العربية[16].

طموح الشباب العربي نحو التغيير كانت مؤشراته واضحة منذ ما قبل الحراك الشعبي الذي قرعت أجراسه في تونس

وأما الصفحة المصرية «كلنا خالد سعيد» على الـ«فايسبوك»، والتي يعود إليها سبق الدعوة إلى تظاهرة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، والتي أدّت إلى انفجار الثورة على الرئيس حسني مبارك، فقد تجاوز عدد أعضائها المليون شخص في مارس/ آذار2011[17]، علماً أنَّ عدد أعضاء الصفحة وصل إلى 250 ألف شخص عشية الثورة المصرية****، وبحسب الباحث التونسي العربي صديقي، إنَّ نجاح الثورة التونسية يعود في أحد أسبابه إلى أنَّ عدد مستخدمي الـ«فايسبوك» يتجاوز 19 في المئة (أيَّ ما يعادل المليوني شخص)، من مجموع السكان في تونس، وهو الأعلى بين الدول المجاورة، وبلغت نسبة الشباب مستخدمي الموقع الذين تتراوح أعمارهم بين 17 –و44 سنة ما يقارب 87% من مجموع المستخدمين، خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2011[18]، وهو الشهر الذي شهد هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية.

4- **الإنسداد السياسي:** يلخص قول العقيد معمر القذافي في مؤتمر القمة العربية

15: الرياض، يومية سياسية، السعودية، 2011/6/10.

16: المصدر نفسه.

17: اليوم السابع، يومية سياسية، القاهرة، 18 مارس/ آذار 2011.
**** يقول الدكتور ماجد عثمان، وزير الاتصالات المصرية، إن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر يتجاوز 24 مليون مستخدم، راجع: صحيفة الأهرام المصرية، 2011/5/19.

18: العربي صديقي، تونس: ثورة المواطنة... «ثورة بلا رأس»- ورقة بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011/7/25 راجع الورقة البحثية كاملة على: WWW.DOHAINSTITUTE.ORG.

المنعقد في العاصمة القطرية الدوحة، في العام 1999: «أنا قائد أممي وعميد الحكام العرب وملك ملوك أفريقيا وإمام اللمسلمين»[19]، حالة الانغلاق السياسي التي عاشها العالم العربي طوال العقود الخمسة الأخيرة، فإلى جانب استسقاط الألقاب والصفات على رأس النظام واحتكار الفرد للسلطة، أفرز حكم الغلبة والقوة، أشكالاً صورية من الممارسة السياسية، أكثر ما تجلت في الآليات المظهرية للعمليات الإنتخابية على مستويات الرئاسة والتمثيل النيابي.

وإذا كان العقيد معمر القذافي، قد ذهب إلى «شجاعة غير متماثلة عربياً، بإلغائه حتى المبدأ الشكلاني للعملية الانتخابية، استناداً إلى نص نظري في «الكتاب الأخضر» المنسوب إليه، حيث يقول: «المجلس النيابي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل الديموقراطية، ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب ...، وأصبحت المجالس النيابية حاجزاً شرعياً بين الشعوب وممارسة السلطة ...، وهكذا يتضح أن التمثيل تدجيل»[20]، فإنَّ الشكلانية الانتخابية التي اعتمدتها الأنظمة العربية، أنتجت اختناقاً سياسياً تراكمت عناصره على المدى العقود الخمسة الأخيرة، وصولاً إلى ما يُعرف باللحظة التاريخية التي ولدت الثورات العربية، . وتُبيّن النسب الإنتخابية التالية، حجم مصادرة أصوات الناخبين من قبل المنظومة الأمنية – السياسية، التي ضبطت الحياة السياسية العربية وفقاً لمصالح استمرارها في السلطة:

75 في المئة من الشباب العربي يؤيدون الأسلوب التعبيري القائم على التظاهر لإحداث التغيير

جرت أول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس حسني مبارك في العام 1984، فسيطر الحزب الوطني الحاكم على 80 في المئة من مقاعد المجلس النيابي، وفي عام 1987 فاز الحزب الوطني بنسبة 77,60 في المئة، و بـ نسبة 79,6 في المئة في العام 1990، ثم ارتفعت النسبة في انتخابات سنة 1995 لتصل إلى 95 في المئة، وفي العام 2000 فاز الحزب الوطني الحاكم بنسبة 79,6 من المقاعد النيابية[21] وبنسبة 76 في المئة في انتخابات العام 2005[22] وحصل في انتخابات العام 2010 على 86,4 في المئة من مقاعد المجلس النيابي[23].

وأما في تونس، فقد جرت انتخابات رئاسية في25 تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2009، وفاز الرئيس زين العابدين بن علي بولاية خامسة بعد نيله 89,62% من أصوات الناخبين. وكان العام 2004، قد شهد انتخابات رئاسية، فاز خلالها بن علي ب 94,48 بالمئة من أصوات المقترعين.

19: الحياة، يومية سياسية، لندن، (+ صحف أخرى) 2009/3/31.

20: القذافي معمر، الكتاب الأخضر، ص 11–14، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس الغرب، 1998.

21: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، «مصر في ربع قرن: مؤشرات رقمية»، موقع الجزيرة 2005/5/15.

22: حمزاوي عمرو، «أزمة الشرعية – قراءة في وقائع ونتائج الانتخابات البرلمانية المصرية»، CARNEGIEENDOWMENT.ORG، 2010/10/2.

الحياة، يومية سياسية، لندن، 2010/10/7.

وأظهرت انتخابات العام 2009 التشريعية فوز حزب التجمع الدستوري الديموقراطي الحاكم بـ161 مقعداً من مقاعد مجلس النواب والبالغ عددها 214 مقعداً، فيما انتهت انتخابات العام 2004، بفوز الحزب الحاكم بـ152 مقعداً من مجموع 189 مقعداً[24].

في اليمن، أسفرت نتائج الانتخابات النيابية التي جرت بعد الوحدة اليمنية (1990) في العام 1993، عن سيطرة أحزاب السلطة، وهي المؤتمر الشعبي وحزب الإصلاح والحزب الاشتراكي على نسبة 81% من مقاعد مجلس النواب، وفي العام 1997، أخرج المؤتمر الشعبي حليفيه (الإصلاح والإشتراكي) من الثلاثية التي تشكلت إثر وحدة الجنوب والشمال اليمنيين، وجرت خلال العام المذكور ثاني عملية انتخابية بعد الوحدة، حصل إثرها حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على أغلبية مقاعد مجلس النواب بنسبة 62 في المئة[25]، وأسفرت نتيجة الانتخابات التي جرت في العام 2003 عن فوز المؤتمر الشعبي الحاكم بـ229 مقعداً، مقابل 45 مقعداً للتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي 7 مقاعد، فيما حصل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري على ثلاثة مقاعد والمستقلون على 14 مقعداً[26].

وفي 23 سبتمبر/ أيلول 1999 جرت في اليمن أول انتخابات رئاسية مباشرة، فاز فيها الرئيس علي عبد الله صالح بنسبة (96,20 في المئة[27]، وفي العام 2006 فاز الرئيس صالح بنسبة 77.17 في المئة[28].

وتبدو المفارقة الانتخابية في البحرين، متأتية من النظام الانتخابي وطريقة توزيع الدوائر، حيث تخلص النتائج إلى تعارض كلي مع المبدأ التمثيلي الذي تقوم الانتخابات النيابية على أساسه، فانتخابات المجلس النيابي التي جرت في العام 2010 أظهرت التالي:

إنَّ 17 نائباً من جمعية الوفاق الوطني الإسلامي المعارضة (فاز للجمعية 18 نائباً آخرهم بالتزكية) اقترع لهم 63,7 في المئة من الناخبين (82838 ناخباً).

إنَّ 14 نائباً خاضوا الانتخابات كمستقلين حصلوا على نسبة 27,5 في المئة من المقترعين (35831 ناخباً).

إنَّ نائبين من كتلة الأصالة (السلفية الموالية) حصلا على 4,6 في المئة من نسبة الأصوات (5952 صوتاً)[29].

وبطبيعة الحال، لا يقتصر أمر الإنسداد السياسي في البحرين على الصوغ المسبق للمقاعد النيابية، بل تتموضع الإشكالية البحرينية في مصادرة دور مجلس النواب لصالح لمصلحة ملك البلاد ولصالح مجلس الشورى المعيّن من الملك نفسه.

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR.ORG/ARABIC.

14 أكتوبر، يومية يمنية، صنعاء، 2006/9/6.

وكالة سبأ الرسمية اليمنية، صنعاء، 2011/4/26.

27: 14 أكتوبر، يومية، مصدر سابق.

28: أ: الاشتراكي يومية يمنية، لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني، صنعاء 2006/9/23
ب: 14 أكتوبر، يومية سياسية، صنعاء، 2006/9/24.

29: الوسط، يومية سياسية، البحرين 2011/11/1.

30: دستور مملكة البحرين 2002، الموافق عليه في 14 فبراير، شباط 2002، منشور على موقع مجلس الشورى البحريني، WWW.SHURA.BH/LEGISLATIVERESOURCE/CONSTITUTION

31: المصدر نفسه.

32: المصدر نفسه.

(33): تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009، ص 122.

فوفقاً للمادة «ب» من الدستور البحريني أنإن «السلطة التشريعية يتولاها الملك والمجلس الوطني وفقاً للدستور»[30]، والمجلس الوطني يتألف من مجلسي النواب والشورى (عدد أعضاء كل منهما أربعون عضواً)، وتنص الفقرة «و» من المادة 33 من الدستور على أن «يعيّن الملك أعضاء مجلس الشورى ويعفيهم بأمر ملكي»[31]، فيحين أنَّما تقول المادة 70 تقول «لا يصدر قانون إلا إذا أقره كل من مجلسي الشورى والنواب أو المجلس الوطني بحسب الأحوال، وصدّق عليه الملك»[32]، ولا تعني هذه المواد سوى أنَّ صلاحيات مجلس الشورى المعيّن من قبل الملك فوق صلاحيات المجلس النيابي المنتخب، وبطريقة تفقد الأخير صلاحياته ودوره.

5- **الفقر والجوع:** يحتل الأمن الغذائي للأفراد المرتبة الثانية بعد الأمن الشخصي، فالغذاء يرتبط باستمرار الحياة أو إنقطاعها، وفي الحالة العربية، تشير البيانات الإحصائية إلى أنَّ المنطقة العربية، هي واحدة من منطقتين في العالم، ارتفعت فيهما نسبة من يصابون بسوء التغذية، ففي آآوائل التسعينيات بلغ عدد الأشخاص العرب الذين ينطبق عليهم التوصيف السابق 19,8 مليوناً، وارتفع العدد إلى 25 مليوناً في العام 2004، من بينهم 2,5 في كل من ليبيا وتونس.

ويبلغ عدد الجوعى العرب 25,5 مليون نسمة (لا يشمل الرقم جوعى العراق والصومال)، والعدد الأكبر من هؤلاء يقيمون في اليمن (8 مليون ملايين شخص)، وينعدم الأمن الغذائي في الكويت بنسبة 5 في المئة من مجموع السكان، والأردن والمغرب بنسبة 6 في المئة، وموريتانيا بنسبة 10 في المئة، والسودان 26 في المئة [33].

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، إلى أنَّ واحداًأ من كل خمسة أشخاص في العالم العربي تحت الخط الدولي للفقر (أقل من دولارين في اليوم الواحد)، فيحين أنَّما معدل الفقر في 9 أقطار عربية ارتفع من 17.6 إلى 18.3 بين الأعوام عامي 1990 و2006، ففي مصر وحدها يصل العدد إلى 14 مليوناً وفي اليمن 7 ملايين، وأما العدد التقديري لمن هم تحت خط الفقر فيقترب من ال34 مليوناً، يمكن إضافتهم إلى أعداد الجوعى العرب الوارد ذكرهم آنفاً[34].

6-**تغوّل الدولة الأمنية:** شاع مصطلح «تغوّل الدولة الأمنية» في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية، ويختزل هذا المصطلح سيطرة الأنظمة القائمة على مختلف أشكال الحياة العامة، السياسية والنقابية والاقتصادية والثقافية وحتى الرياضية،*****، وفي الدولة (الدول) الأمنية العربية تتضخم الأجهزة الأمنية وتتعدّد إلى حدود جعلت من تونس معتقلاً أمنياً مقفلاً عماده يقوم على تخصيص

34: المصدر نفسه ص26.
***** كان عدي صدام حسين رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم ورئيس اللجنة الأولمبية، وكان الساعدي معمر القذافي رئيس النادي الأهلي – طرابلس ورئيس النادي الاتحادي، وفي البحرين شغل الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة رئاسة نادي الرفاع، فيما يتبوأ الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

(35): أ: الأخبار، يومية سياسية، بيروت، 2011/3/8. ب: الشروق، يومية سياسية، تونس، 2011/8/3.

36: الحسن بلال، الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن، 2011/1/30.
ـ وللمزيد حول الدولة الأمنية التونسية راجع: سقوط الدولة البوليسية في تونس، توفيق المديني، الدار العربية للعلوم، بيروت

37: روز اليوسف، أسبوعية سياسية، القاهرة، 2011/6/11. و2011/9/3.

38: وكالة الصحافة الفرنسية (أ. ف. ب)، 2011/1/30.

39: الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن 2011/7/24.
****** قاد وزير الدفاع الليبي العقيد آدم الحواز في1969/12/11 محاولة انقلابية فاشلة، وفي سنة 1975، أعدِم عضوان من مجلس قيادة الثورة بعد محاولة مماثلة، وهما الرائد بشير هوادي والنقيب عمر المحيشي، وأعدم عدد آخر من الضباط في 1977/4/22 بعد فشلهم في إطاحة حكم العقيد القذافي، وسعى القائد الأعلى لمنطقة سرت العسكرية، حسن إشكال، (صهر القذافي)، في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1985 لإسقاط القذافي وفشل، وفي سنة 1993، فشلت انتفاضة عسكرية بدعم من قبيلة «ورفلة».

40: حداد سعيد، «أي دور للجيش الليبي في الثورة على نظام القذافي؟»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2001/1/31.

41: الشرق الأوسط، يومية سياسية، لندن 2011/2/20.

رجل أمن واحد لكل 150 مواطناً، وأبرز الأجهزة الأمنية التونسية في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، كما يقول الكاتب التونسي سفيان الشورابي ما يسمّى «الإرشاد السياسي»، الذي يضمّ عشرات الآلاف من المخبرين والعملاء.... وهناك «الأمن الرئاسي» ويتكوّن من عناصر في مكتب رئاسة الجمهورية، ويقدّر عددهم بـ12 ألف فرد، وثمة ما يسمّى («استخبارات الرئاسة) « ويراوح عددهم بين 6 و9 آلاف عنصر، إضافة إلى «إدارة المصالح المختصة» و«مصلحة الاستخبارات»[35]، وكل ذلك جعل العاملين في أجهزة الأمن التونسية أكثر بثلاث مرات [36] من المنضوين في الجيش الوطني الذي لم يتعدّ ضباطه وجنوده الـ35 ألفاً.

في مصر يقول وزير العدل المصري المستشار محمد عبد العزيز الجندي إن عدد «البلطجية» تعدّى الـ 500 ألف «بلطجي»[37]، بينما يبلغ عدد الجيش المصري 468500 ضابط وجندي[38]، وتتبع وزارة الداخلية المصرية أجهزة أمنية مختلفة، تتجاوز أعدادها المليون فرد، يُضاف إليهم 350 ألفاً من رجال الأمن المركزي، مما يعني أن مصالح 7,5 ملايين مصري كانت مرتبطة عضوياً بالنظام السابق[39].

وفي ليبيا، وجراء المحاولات الإنقلابية المتلاحقة ضد نظام العقيد معمر القذافي****** اتجهت قناعات الأخير إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية التقليدية لصالح لمصلحة الميليشيات الحكومية والأجهزة الأمنية، فتم إنشاءئ فيلق اللجان الثورية الدولية والجيش الإسلامي الأفريقي (مرتزقة أفارقة)، ويتشكل الأول من 3000 مقاتل والثاني لا يقل عن 1000 رجل، وهناك أيضاً جهازان آخران شبه عسكريان عسكريَّين هما الميليشيات الشعبية البالغ تعداد أفرادها 40 ألفاً,000، والمخصّصة للدفاع الإقليمي، وسلاح الفرسان الشعبي، إلى جانب ذلك، يوجد هناك عدة وحدات عسكرية (سبعة في المجموع) مخصّصة لحماية قلب النظام وقادته، مثل اللواء الـ32 الذي كان يقوده خميس معمر القذافي، وألوية أخرى معروفة بإسم كتائب أبناء أبناء القذافي، (المعتصم والساعدي)[40] فيما عدد عناصر «اللجان الثورية» يتراوح ما بين 10 آلاف إلى 15 ألفاً[41].

ولا يختلف أمر اليمن عن الأقطار العربية الأخرى، فالموازنة المخصصة للجيش والأجهزة الأمنية تتمحور حول الأربعين في المئة من الموازنة العامة للدولة، وفي اليمن قوّات شبه عسكريّة يبلغ عددها حوالي 71000 جندي، منهم 50 ألفجندياً في الأمن المركزي، وعدد المنتسبين المحترفين في الجيش حوالي 89500 ألف جندي وضابط [42].

وأما في البحرين، فيبرز دور «جهاز الأمن الوطني» (1000 شخص) ومهمته تقوم

42: «الجيش والثورة الشعبية في اليمن»، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2011/3/31.
ـ للمزيد حول نشأة وتطور الجيش اليمني انظر: الجمهورية، يومية سياسية، صنعاء، 2011/7/30.
******* تتشابه الحالة اليمنية مع الحالتين العراقية (عهد صدام حسين) والليبية (عهد معمر القذافي) من حيث توزيع القيادات العسكرية والأمنية على أنجال الرئيس وأقربائه، ففي اليمن:
ـ أحمد علي عبد الله صالح (ابن الرئيس)، يتولى قيادة الحرس الجمهوري، وقوامها 30 ألف رجل، ويقود أيضا فرق القوات الخاصة المرابطة على مداخل صنعاء من جهاتها الأربع.
ـ علي محسن صالح الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس)، ويتولى قيادة قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى، التي تتكوّن من عدة ألوية جيدة التسليح (قبل الخلاف بين الرئيس وأخيه بعد الثورة اليمنية).
ـ يحيى محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس)، قائد وحدات الأمن المركزي التي تسيطر على كافة المدن اليمنية بما فيها العاصمة صنعاء.
ـ محمد صالح عبد الله الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس)، قائد سلاح الطيران في مطار صنعاء شمال صنعاء، وفي كافة المطارات اليمنية.
ـ طارق محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس) قائد الحرس الخاص لعمه الرئيس.
ـ عمار محمد عبد الله صالح (ابن أخي الرئيس) مسؤول جهاز الأمن القومي.
ـ علي صالح عبد الله الأحمر (أخ غير شقيق للرئيس) مستشار مدير مكتب القائد الأعلى.
ـ محمد علي محسن الأحمر (ابن عم الرئيس) قائد المنطقة العسكرية الشرقية.
ـ عبد الإله القاضي (من أقارب الرئيس) قائد محور الجند – تعز.
ـ محمد دويد (من أصهار الرئيس) سكرتير الرئيس.
ـ صالح الضنين (من قبيلة الرئيس) نائب رئيس هيئة الأركان العامة.
ـ محمد عبد الله حيدر (من قبيلة الرئيس) قائد منطقة إب.
ـ حمود الشيخ (من قبيلة الرئيس) رئيس كلية الطيران.
ـ حامد أحمد فرج (من قبيلة الرئيس) رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد مساعد لرئاسة الجمهورية.

على مراقبة وملاحقة المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان واختراق منظماتهم، ويشرف «جهاز الأمن الوطني» على قوات الأمن الخاصة – والتي يقدر عددها بحوالي 15–20 ألفاً أغلبهم من جنسيات غير بحرينية (64 في المئة)، وقد كشفت الميزانية العامة التي قدّمتها الحكومة للعامين 2010/2009 عن زيادة في مخصصات جهاز الأمن الوطني بنسبة بلغت 34% عن سابقتها (من 13.6 إلى 18.2 مليون دينار). وتعد هذه أاكبر نسبة زيادة لمؤسسة حكومية خلال السنوات الماضية[43].

وكان ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، قد أصدر المرسوم رقم 117 لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام مرسوم إنشاء جهاز الأمن الوطني رقم 14 لسنة 2002، وجاء في نص المرسوم:

• يعد أعضاء جهاز الأمن الوطني في حكم ضباط وضباط صف وأفراد قوات الأمن العام.

• يكون للشؤون القانونية وأعضائها بجهاز الأمن الوطني ذات الاختصاصات والسلطات الواردة بقانون قوات الأمن العام.

• يكون لضباط وضباط صف وأفراد جهاز الوطني صفة الضبط القضائي بالنسبة للجرائم الداخلية في اختصاص جهاز الأمن الوطني».

وبذلك أصبح جهاز الأمن الوطني مؤسسة أمنية مستقلةً تماماً عن الأمن العام والدفاع، ولكنه يتمتع بصلاحيات مزدوجة تجمع بين اختصاصات قوات الأمن العام واختصاصات السلطة القضائية» [44].

إنَّ تغوّل الدولة الأمنية في الأقطار العربية جعل من الدولة خطراً يتهدّد أمن الإنسان[45]، بدل أن تشكل تكون الدولة درع حمايته، ويُظهر تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في العام 2009، أنَّ النسبة الغالبة من المواطنين العرب لا يثقون بمؤسسات الدول القائمة، وأإنَّ أمن الإنسان في الدول العربية غالباً ما تهدّده الدولة نفسها[46]، وربما من قبيل الإستغراب أن يخلص استطلاع رأي صادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية إلى أنَّ نصف المقيمين العرب في إسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، يثقون برجال الشرطة في الدول المذكورة[47]، وهو أمر يستحيل توافره في أي قطر عربي.

7–**الهجرة والتواصل مع الغرب:** منذ خمسينيات القرن العشرين، بدأت ظاهرة الهجرة العربية نحو الغرب تُرخي ظلالها الواضحة على المشهد العربي، ومع مجيء عقد السبعينيات تحوّلت الهجرة العربية نحو أوروبا الغربية وأوستراليا والقارة

43: البحريـن: إحصائيات وحقائق خطيرة عن جهاز الأمن الوطني ودوره، مركز البحرين لحقوق الإنسان ـ WWW.BCHR.NET ـ 2009/3/5.

44: المصدر نفسه.

45: تقرير التنمية البشـرية العربية 2009 برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائي ـ المكتـب الإقليمي للدول العربية، ص 54.

46: المصدر نفسه، ص 24.

47: اليوم السـابع، يومية سياسية، القاهرة، 2009/12/18.

الأميركية بجزئها الشمالي خاصة، مكوّناً أساسياً لمشهد ديموغرافي واسع المساحة يبتغي إعادة هيكلة الحياة الفردية للشباب العربي على المستويين الإقتصادي والعلمي، وتبيّن تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة تباعاً منذ العام 2004، أنَّ ما لا يقل عن خمسين في المئة من الشباب العربي يسعون إلى الهجرة نحو الغرب.

وبحسب إحصائية رسمية مصرية استندت إليها عائشة عبد الهادي، الوزيرة السابقة للقوى العاملة في مصر، وغطت شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2010، فإنَّ إجمالي عدد المهاجرين والمغتربين العرب حول العالم وصل في المدة نفسها إلى 35 مليون إنسان.

ويقدّر منير شاهين وحلمي جرجس وأسامة رشدي من التحالف المصري في الخارج، أإنَّ عدد المصريين المغتربين يقترب من ال10 مليون ملايين شخص[48]، نصفهم في الغرب على ما يذهب آخرون، ويؤشر ويشير ذلك إلى أنَّ 4 في المئة من سكان مصر هم في الغرب، بينما 10 في المئة من سكان الجزائر في أوروبا وأغلبهم في فرنسا[49]، و10 في المئة من سكان تونس في الغرب (مليون شخص)[50]، وكذلك الحال مع المغرب (3 ملايين شخص)[51].

وإلى جانب هذه النسب والأرقام، تتقدّم إلى واجهة الإتصال مع الغرب أعداد الطلاب والدارسين وحملة الشهادات الجامعية العليا، الذين درسوا في الجامعات الغربية وعادوا إلى بلادهم، وللدلالة على ارتفاع أعداد هؤلاء، فإنَّ تونس وحدها، لديها عشرة آلاف طالب في الغرب، وهي تعمل سنوياً على معادلة 2400 شهادة نالها طلابها الدارسون في الغرب وخاصة في فرنسا[52]، فيحينما بلغت أنَّ البعثات الطالبية السعودية إلى الولايات المتحدة بلغت 28 ألف طالب في العام 2010[53]، من أصل 87 ألفاً إلى جامعات في خارج المملكة، وبين الأعوام عامي 2000 و2001، والأعوام وعامي 2006 و2007، بلغ عدد الطلبة العرب الملتحقين في بالجامعات الأميركية 23346 طالباً و19855 طالباً على التوالي [54].

من نافل القول وفقاً للأرقام الواردة قبل قليل، أن تنعكس الإقامة في الغرب أو الدراسة في جامعاته أو الإتصال المعرفي أو المهني به، على أنماط التفكير للمقيمين الدائمين أو المؤقتين، وبنسب متفاوتة تخضع لمدى قابلية المتلقي العربي لإستقبال التأثيرات الفكرية والإجتماعية الغربية، وفي ظل سيطرة الإختناق السياسي والإقتصادي والحقوقي على العالم العربي، تغدو قابلية الجيل العربي الجديد للتأثر بالمنظومة الفكرو – سياسية للغرب أكثر انسياباً، وكذلك، حين يعود المهاجرون أو

48: اليوم السـابع، يومية سياسية، القاهرة، 2011/5/21.
ـ راجع أيضاً: روز اليوسـف، أسبوعية مصرية، 2011/3/12.

49: الخبـر، يومية سياسـية، الجزائر ـ2011/7/18

50: الحياة، يومية سياسـية، لندن، 2011/3/19.

51: مساط فدوى، «الجالية المغربية داخل الولايـات المتحـدة»، WWW.TAQRIR.ORG تقريـر واشـنطن، 2007/2/23.

52: الصباح، يومية سياسية، تونس، 2007/10/28.

53: الحيـاة، يومية سياسـية، لندن 2010/6/6.

54: تقريـر المعرفـة العربـي، ص 269، دار الغرير للطباعـة والنشـر، دبـي، الإمـارات العربيـة المتحدة، 2009.

الخريجون الجامعيون إلى بلادهم، يتحولون نخباً ذات تأثيرات قوية على بيئاتهم، التي غالباً ما تكون فاقدة للأفكار المبتكرة أو للنماذج التي يمكن من خلالها إحداث النقلة النوعية في تغيير أوضاعها والنهوض بظروف حياتها وفقاً لمتطلبات العصر، ذلك أنَّ الأنظمة الشمولية، لم تترك لبيئاتها المحلية إنتاج آليات تطويرها الطبيعية والداخلية.

خاتمة

إنَّ رياح التغيير التي تكتسح العالم العربي في هذه الآونة، تشكل المرحلة الثالثة من عملية العصف التي اجتاحت العالم منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين الماضي، وضربت الإتحاد السوفياتي والمنظومة الإشتركية أولاً، وأميركا اللاتينية ثانياً، ولا شك، إ في أنَّ رياح التغيير هي وليدة تراكم العقود السابقة من أنظمة الإستبداد، فيما انتقال شرارة الثورة من قطر عربي إلى آخر، يصعب توصيفه من خارج ما يُعرف ب »اللحظة التاريخية«، التي لا يمكن توقيت زمنها أو تحديده، فهو يأتي أو لا يأتي، إلا أنَّ التراكم وحده من ما يصنع هذه اللحظة.

وقد يكون السؤال عن «إنجازات» الثورات العربية يطارد المرحلة الراهنة بكاملها، وهنا يمكن القول بأنَّ الثورة العربية الكبرى تقف عند بداية تشكل تكوّن رأي عام عربي ومجتمع مدني، وهذا ما يتضح في مصر وتونس، حيث المجتمع المدني الناهض، دفع باتجاه محاكمة الرئيسين المخلوعين، حسني مبارك (حضوراً)، وزين العابدين بن علي (غيابياً)، كما أنَّ إخراج معاهدة «كامب ديفيد» من منزلتها «المقدسة» إلى أرضية المساءلة والعمل على تعديلها أو إلغائها، وهو ما كان ليحدث لولا ضغوط المجتمع المدني المتجه نحو التبلور.

ويأتي ثانياً، إسقاط مبدأ الولاية الأبدية ل ل»الرئيس»، وتالياً توريثه الحكم لأبنائه، ولعله من الصعوبة بمكان الذهاب إلى تصور يعيد مصر أو تونس إلى مرحلة الجمهوريات السلالية، وأما ثالثاً، فيأتي مبدأ العمليات الإنتخابية في تونس ومصر ، وهذه العمليات الإنتخابية من شأنها، أن تعيد صوغ الحياة السياسية برمّتها في البلدين ولأول مرة في تاريخهما.

ويحل رابعاً، الحراك السياسي والفكري المرافق للحراك الشعبي، ويؤشير ذلك إلى حالة مخاض ستسهم في توليد قيادات سياسية جديدة، شابة على الأغلب، ومنفتحة على التعددية والمشاركة السياسية، وهي المفاهيم العريضة التي انطلقت عجلة

الثورات العربية على أساسها.

وفي المقابل، من ضرورات القول، إنَّ إزاء الثورات العربية طريقاً طويلاً لتكريس المفاهيم التي انطلقت من أجلها، وعلى هذه هذا الطريق ينتظر الثورات العربية التالي:

أ- احتمال الثورات المضادة، وهذا أمر كابدته الثورات التاريخية كافة، وبعضها استطاع إجهاض ثورات التغيير.

ب- الإنشقاقات والخلافات بين القوى التي قادت الثورة، فكل منها بعد تجاوز الهدف الجامع بإسقاط النظام القديم، سيعمل على تحقيق مكتسباته الذاتية، ومثل هذه المسألة تبقى في سياقها السليم، ما لم يندرج هذا الطرف أو ذاك في مغامرات الإقصاء والإلغاء.

ج- مخاطر التعويل على الغرب، في عملية تركيب التحالفات الداخلية أو في إعادة بناء النظم السياسية وعلاقاتها الخارجية.

د- هواجس الطرق على أبواب الولاءات الفرعية، من مثل القبلية والعشائرية والجهوية والمذهبية والطائفية، فهذه الولاءات لو إذا تم إحياؤها ولجأ إاليها بعض الأطراف للإستقواء بأوراقها، فستطفئء بقعة الضوء التي سطعت في الفضاء العربي، وأنارت الطريق نحو بناء الدولة الوطنية الجامعة.

يبقى أخيراً القول، إبأن القوى المحافظة وجماعات المصالح المرتبطة بالأنظمة القديمة ستعمل جاهدة لإعاقة مسار الثورة العربية الكبرى، وإذا كان هذا الأمر يدخل في إطار متوقع ومحسوب، فإنَّ إعلاء قيم التسامح والتعدد والإبتعاد عن روحية الثأر والإنتقام، يشكل مدخل التغيير نحو إعادة بناء المجتمعات العربية وأنظمتها السياسية على قواعد سلمية ومدنية، يمكن من خلالها نقل العالم العربي من حال إلى حال ومن تاريخ إلى تاريخ. ◆